

منطقة الحمراء. في الواقع، الشارح خضع للتعدّل، ليصير على مقاس الجامعة الأميركية، أو حديقة خلفية لها. وبين كونه جزءاً من بيروت يحتفى به لتصميمه الجديد، وكون التصميم بحد ذاته لا يخدم سوى طلاب الجامعة، فرق شاسع، يشبه ذلك الفرق بين من يستطيع الدخول إلى الجامعة، ومن لا يستطيع!

ال Hollywood Smile

هيمنة الدولة على المجال العام؟

بينما تتقاعس الدولة عن لعب أحد أهم أدوارها بطرح استراتيجيات ضبط وتنظيم النمو غير العادل للمناطق، تأخذ دورين آخرين: تطوير الشوارع التي تجذب السواح والبورجوازية، وتنفيذ ما يُعرف بالهندسة الاجتماعية. وأوضح مثال على هذا، قول رئيس بلدية بيروت الحالي، جمال عيتاني، إنه يطمح «لأن تكون شوارع بلس وغورو (الجميزة) مثل هذا الشارع النموذجي». لا ضرورة لأن يذكر شوارع بربور أو البسطة، هذه شوارع الفقراء ولن يستفيد أحد من تغييرها. و«الشارع النموذجي» هذا كما يسميه رئيس بلدية بيروت، هو مقدّمة للمواطن النموذجي. الدولة يجب أن تقول للمواطنين والمواطنين كيف يجب أن يتصرّفوا في المجال العام، ما المسموح وما الممنوع: المكان ينتج الإنسان وتصرفاته ويوجّهها.



الصور لمروان طحطح كولاج جنى نخاك



المفروض أن نتعلّم ممّا سبق. المشروع «النموذجي» - الذي لن يعود بالفائدة الكبرى - مقارنة مع القيمة التي تمّ صرفها عليه، سيساهم في تحويل المنطقة أكثر فأكثر إلى حزام خدام لحاجات الجامعة. سيدفع باتجاه زيادة الإحلال الطبقي العمراني. وسيكرّس العلاقة بين الجامعة ومحيطها بدنياميكية من يمتلك السلطة والمعرفة والوعي، ويقرّر مرة كل سنة أن يغدق بالقليل منها... على من «حرمهم الله»!

يبقى السؤال الأساسي: لماذا هوّلت البلدية المشروعة؟ الجامعة الأميركية هي التي اقترحتة وهي المستفيد الأول منه

وأسعار العقارات. في المقابل، فمن لا يقوم بذلك، من سياسيين أو مخططين مدينيين، مسؤولون عمّا سيحصل للمنطقة. هم المسؤولون الأساسيون عن تهجير أهلها والتغيير العمراني الديمغرافي الذي سيطرأ عليها، لأننا من

لميشال فوكو (بامتياز، وتاماً كما يفعل المستعمرون المستشرقون، يقدمون المعرفة والوعي والحلول لمشاكل السكان الأصليين البسيطة. من المثير للنظر إلى موازين القوى الموجودة في هذه المبادرة، من جامعة أميركية و«متقفيها» من جهة، و«سكان» ودولة من جهة أخرى. الجامعة تغدق عليهم بعلمها ومعرفتها وخبراتها المتراكمة، والسكان والدولة بمؤلّون مشروعاً ظناً منهم بأنه يخدمهم، غير أنه يعود بالمنفعة بالدرجة الأولى على الجامعة. وفي تفاصيل المشاريع «التنموية» ومبادرات التحسين، أكثر ممّا تراه العين. فالموضوع لا يتعلق بالشكل فقط، بل هو في صميم حقوق المواطنين والمواطنات، من حيث قدرة الوصول إلى المعلومات والمشاركة بأخذ القرار. كما يتعلق بالمستفيدات والمستفيدات: من هي المجموعة التي تستفيد أكثر من المشروع؟ ما هو مواصفاتها الطبقية والجنسية والعرقية والعمرية والمناطقية؟ ومن هي المجموعة التي يتمّ التضحية بها وبمصالحها؟ وهل يمكننا، فجأة، ولأجل عيون الجامعة الأميركية في بيروت، أن نفك ارتباط المدينة بالاقتصاد السياسي؟ من الضروري أيضاً أن نعرف بأن مشاريع التحسين أو التطوير أو تجميل منطقة ما، يمكن أن تعود بكارثة اقتصادية عليها: من المتوقع أن تدفع هذه المشاريع لزيادة أسعار العقارات والإيجارات ممّا يساهم في الإحلال الطبقي العمراني. لذا فإن مشاريع التحسين والتطوير الكبيرة، غالباً ما تترافق مع سياسات ضبط الإيجارات

بديل، فهي بالتأكيد نجحت بإعادة صنع البنى التحتية المؤسساتية التي يعتمد عليها رأس المال. يجب أن يكون واضحاً، أن موروث الناس الثقافي ملك عام، تماماً كما الشوارع. وفيما تتقاعس مؤسسات الدولة عن القيام بمهامها، لا يكون الحل باللجوء إلى القطاع الخاص، بل أيضاً لا تكون مبادرات القطاع الخاص سوى تعدّد واحتلال لمراكز القرار. إن أرادت الجامعة الأميركية أن تفعل شيئاً، فلتقمّ به ضمن حدود «ملكيتها المقدسة». على الأقل هذا ما يقوله جبران «الحي النموذجي». إشكالية أن تحتل الجامعة الأميركية، وهي أصلاً لاعب كما ذكرنا قوياً اقتصادياً وثقافياً، دوراً في صياغة السياسات المدنية، ليست سوى إشكالية الشكل النيوليبرالي للرأسمالية: أن تأخذ المؤسسات المهيمنة hegemonic أدواراً ليست لها، وخاصة أدواراً قيادية في الحياة الاجتماعية والسياسية. هكذا يتم تقليص دور بلدية بيروت لتكون ممولاً للمشروع ومنفذاً لخرائط مهندسي الأميركية. تقول حلاق إن «أي مشكلة بالمنطقة نعود بها للجامعة ونلتقي بالأقسام التي تعنى بحل هذه المشكلة، فنطرح المشكلة على هذه الأقسام، إذ يهمن أن يكون البحث والعمل متعدد الاختصاصات لكي تعمل الجامعة بكلياتها لحل مشاكل المنطقة وليس عبر قسم معين». وهنا، يظهر في خطاب المسؤولين والمعنيين بالمبادرة ككل، بتر عميق في نظرتهم للمنطقة والجامعة. فالمنطقة المحيطة هي منطقة «أهالي»، والجامعة هي مكان «إنتاج المعرفة». بطريقة فوكوية (نسبة

لتبني مكانها أبراج يسكن فيها ذوو الدخل المرتفع، وبذلك فقدت المنطقة أيضاً الكثير من مبادئ الأثرية. كما نهتم بمبادرات لتشجير المنطقة، وتشجيع الناس على الزرع والتشجير في الممرات والأرصفة والشرفات». هذا «الشعور بالمسؤولية»، هو الذي يضع الأفراد في موقع الدولة، خاصة عندما يتجاوز «الشعور» ويصير تطبيقاً، كما في حالة الجامعة الأميركية. الجامعة تخطط، والبلدية تمول. في الواقع، المساحات العامة والمجال العام ملك للشعب عبر الدولة، وأي «مبادرة» للقطاع الخاص تعتبر بمثابة تعدّد. وذلك ببساطة، لأنه لا يمكن للقطاع الخاص أن يتدخل إلا لمصلحته، أو لمصلحة مجموعة على حساب أخرى. أما في حالة «الشارع النموذجي» (والتسمية في غاية الخطورة)، فالمسؤولية المدنية التي تحاول المبادرة الكلام عنها دائماً، ويحاول هذا المشروع بالذات إظهارها، تبدو وكأنها مسؤولية تتعدى المصلحة الخاصة بالجامعة، وتتمدّد إلى أن تكون مصلحة السكان، والمصلحة العامة في الحفاظ على الموروث الثقافي. وهذا ما تشرحه وندي لارنر، عندما تتحدث عن المشاريع النيوليبرالية التي «تعمل كمادة محفزة لتدمير خلاق للمساحات السياسية الاقتصادية، والتدمير الخلاق هذا، يستعمل هنا لوصف مسارات التغيير المؤسساتي - المكاني غير العادل جغرافياً والرجعي اجتماعياً، والمتقلب سياسياً، والذي يتبلور في ظل الظروف النيوليبرالية». وبينما فشلت هذه المشاريع في تقديم أي



CALL FOR LOCAL TENDER

Tender Reference : 201802/CILB0001

Tender subject

Coaching program, Tripoli & Mount Lebanon for 38 MSEs.

Interested vendors are invited to obtain the bid documentation by contacting the CARE office in Beirut, Lebanon at: the following address:
Furn el Shebbak – Sami El Solh Ave, Serhal Building – 4th floor, Beirut – Lebanon.
Tel: +961 (0)1 381 775 / 757

The bid documentation is available only in English but contractors must submit offers in English [Documents to be translated to English by authorized translator if any].

Offers in response to this bid will be accepted until March 5, 2018.